٥-٤

الابدال وليس كذلك لما مر من جوازه في الصور الاربع وليس صريحا
في وجوب الابدال فيما يجب فيه ويمكن ان يقال قوله ر دا سر واهمل
فيه الوجوب ويفهم انه لا يجب الابدال فيما خرج لانه لا يجوز قوله
في تماثيد ليس الهمزة خمسة اشيا منها الواو المضمومة ضمة لازمة
غير مشددة ولا موصولة بموجبها لابدال السابق كما في التسهيل قال
المرادي في شرحه قيل ونقص لمعر شرطا في جواز ابدال هذه الواو همزة
وهو ان تكون مضمومة ولا يمكن تخفيفها بالاسكان ليحترز بذلك من نحو
نوار ونوار وسوار وسوار وزاد ابو الفتح شرطا اخر وهو ان لا تكون زائدة
فلا يجوز عنده في الترهوك مصدر ترهوك ابدال الواو همزة لان الزائدة
لو ابدلت لالتبس في بعض المواضع فلم يدر ازيدت الهمزة ابتدا ام زيدت
الواو اولا ثم ابدلت همزة قوله وما ابدل الخ كان حقه ان يلي قوله
وافتح ورد الهمز الخ لانه في ابدال الهمزة حرف علة فهو مسئله فلا يفصل بينهما
بابدال الهمزة من حرف العلة فانه عكسها وقد اشار لها ذلك في التوضيح
واعلم ان الناظم سكت عن حكم الهمز المفرد مع ذكر الحاجة له لان ابداله
جايز فيقفا وعا اصله لا لحن فيه وهذا اراد الشاطبي بقوله لما كان تاركه
همز بابي وقتنت وشاح لا بعيد لاحقا لعدم وجوبه اضرب الناظم
عنه وان اجتماع الهمزتين في كلمة لا تخلو من ستة عشر وجها لان الاولى
اما مفتوحة او مضمومة او مكسورة او ساكنة والثانية كذلك والحاصل
من ضرب اربعة في اربعة ستة عشر لكن سكونهما معا متعذر وهي
ترجع بالاختصار الى ثلاثة اقسام ان تسكن الاولى وتتحرك الثانية
وعكسه وان يتحركا واشار الناظم لها ما اذا تحركت اولاهما وسكنت ثانيتهما
ويدخل فيه ثلاثة اقسام باعتبار انواع حركة الاولى بقوله ومدا
ابدل الخ فان قلت من اين يعلم من كلام الناظم ان الاولى
متحرك قلت من وضوح تعذر سكونهما معا وحاصله ان الساكنة
بعد فتحة تبدل الفا وبعد كسرة يا وبعد ضمة واوا ومثل لابداله
الفا بقوله اثر وهو فعل امر ولقلبها يا بقوله ايمن وهو فعل امر كما ضبطه
ابن هشام في خطه بكسر الهمزة وفتح التا وكسر الميم وهو المناسب لرسم

ايمن

ايمن بالياء في جميع النسخ وقول الشهاب انه فعل ماض مبني لما لم يسم
فاعله لا يناسب ذلك وانما يناسب رسمها واوا لانها حينئذ تقلب واوا
ومن ابدالها الفا بعد فتحة قول عايشة رضي الله عنها وكان يأمرني
ان اتزر وهو بهمزة فالف قال في الفتح وعوام المحدثين يحرفونه فيقرءونه
بالف مهموزة وتا مشددة ولا وجه له اقول في البخاري من حديث جابر
في باب اذا كان الثوب ضيقا ما نصه وان كان ضيقا فاتزر قال الكرماني
قوله فاتزر به امر بادغام الهمزة المقلوبة تا في التا وقول النحويين
اتزر خطا هو الخطا قال العيني قلت تحقيق هذه المادة ان اصل
الفعل ازر على ثلاثة احرف فلما نقل الى باب الافتعال صار ائتزر على
وزن افتعل بهمزتين اولاهما مكسورة وهي همزة الافتعال والاخرى
ساكنة وهي همزة الفعل ثم يجوز فيه الوجهان احدهما ان تقلب
الهمزة يا لاخر الحروف فيقال ايتزر والاخر ان تقلب تا في التا وتلفظ
الحديث على الوجه الاول انتهى وهو عجيب من هذين الامامين اما
الكرماني فكيف يخطي النحويين وقواعدهم مستنبطة من اللسان
العربي لا سبيل للطعن لقائل فيها ولم يستند في ذلك لشي فان كان
للحديث الشريف فان ثبت روايته كما قال فهو شاذ ولا ريب في وقوعه
في افصح الكلام وهو القران المجيد وفي كلام افصح من نطق بالضاد
وفي كلام العرب العربا باجماع العلما واما العيني فكيف جوز الوجهين
والقاعدة ان الهمزتين اذا التقتا وسكنت الثانية وجب قلبها من
جنس حركة ما قبلها فتعين جوز البغداديون قلب الهمزة الثانية
تا وادغامها في التا في الماضي نحو اتزر كما في التصريح قال واذا جاز في
الماضي جاز في المضارع وان سكنتا اولاهما وتحركت ثانيتهما ولا يكونان
في موضع الفا لتعذر الابتدا بالساكن بل في موضع العين والحكم حينئذ
وجوب ادغام الاولى في الثانية نحو سآل ولم يذكر الناظم هذا
القسم لانه لا ابدال فيه او في موضع اللام والحكم فيه ابدال الثانية
يا مطلقا وسوا كانت طرفا او غير طرف ويدخل في قول الناظم ما لم يكن لفظا
اتم الخ فنقول في مثال قمطر من قرا قرأي بابدال الثانية وهي طرف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)